

Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

هل تنجح محاولات إعادة تأهيل الأسد؟



البحوث والدراسات

29 نوفمبر 2020

هل تنجح محاولات إعادة تأهيل الأسد؟



أثار الاجتماع الرباعي العربي (السعودية-الإمارات-مصر-الأردن) في 26 نوفمبر، الشكوك حول إمكانية أن تفضي تلك الدبلوماسية إلى إعادة النظام السوري للجامعة العربية، خاصة وأن بيان وزارة الخارجية المصرية قد أشار إلى أن الاجتماع قد تناول: "بحث تعزيز الجهود المشتركة لصون عروبة سوريا ومقدرات الشعب السوري الشقيق"، وجاء متزامناً مع جهود تبذلها تلك الدول للخروج بمقاربة جديدة للأزمة السورية بالتنسيق مع كل من روسيا والمبعوث الأممي للشأن السوري غير يدرسون الذي التقى عدداً من المسؤولين العرب في الأسابيع الأربعة الماضية.

وكان تحذير المبعوث الأمريكي الخاص بالشأن السوري السابق جيمس جيفري في شهر يونيو الماضي من أن أية جهة تنخرط في نشاط اقتصادي مع النظام ستصبح: "هدفاً محتملاً للعقوبات الأمريكية" قد ألقى بظلاله على سمعة دولة الإمارات كواحدة من أقوى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، خاصة وأنها تتبنى سياسة مختلفة عن السياسة الأمريكية في الشأن السوري، إذ إنها اتخذت في العامين الماضيين إجراءات تصالحية تجاه دمشق، تتضمن: التواصل المباشر مع بشار الأسد (27 مارس 2020)، والدفع بعدد من المستثمرين الإماراتيين لزيارة دمشق والتباحث بشأن إبرام صفقات تهدف إلى إنعاش اقتصاد النظام، واستقطاب أثرياء موالين لبشار الأسد للقيام بأعمالهم من خلال البنوك الإماراتية وتوفير ملاذ آمن من العقوبات الدولية لعدد من رجال الأعمال المرتبطين بالدوائر المقربة من النظام، وعلى رأسهم؛ بشرى الأسد، وسامر الفوز، ورامي مخلوف ابن خال بشار الأسد، والذين أسسوا بعض أعمالهم من خلال شبكة معقدة من الشركات الوهمية في المنطقة الحرة بجبل علي في دبي.

وكانت أبو ظبي قد أطلقت (يناير 2019) منتدى للقطاع الخاص للاستثمار، والذي ناقش فيه رجال أعمال إماراتيين وسوريين الفرص الاستثمارية والتجارية المحتملة، وضم المنتدى وفداً تجارياً سورياً بقيادة محمد حمشو، الذي أدرجته الولايات المتحدة على لائحة العقوبات عام 2011 والمعروف بأنه شريك مقرب لماهر الأسد، وفي شهر أغسطس من العام نفسه وصل وفد يزيد عن 40 رجل أعمال من الإمارات لحضور معرض رعاه النظام في دمشق بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي في جهود إعادة الإعمار.

وتتبنى أبو ظبي إستراتيجية جديدة إزاء سوريا تتضمن بقاء بشار الأسد في الترتيبات المستقبلية، وكسب تعاونه لإجراء توازن في مواجهة النفوذ الإيراني والتركي المتزايد في البلاد، وأعدت فتح سفارتها في دمشق (ديسمبر 2018)، وقدمت -آنذاك- أكثر من 530 مليون دولار من المساعدات "للتخفيف من معاناة السوريين".

وتبدي الرياض رغبة مماثلة في الضلوع بالشأن السوري بعد أن نأت بنفسها عن تعقيداته في المرحلة الماضية، حيث تحدث موقع "إنتلجنس أونلاين" (سبتمبر 2020) عن إرسال الرياض مجموعة ضباط سعوديين إلى شمال شرق سوريا لعقد اجتماعات مع عشائر عربية في المنطقة.

وعلى الرغم من إنكار التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة وجود أي دور سعودي شمال شرقي سوريا؛ إلا أن الموقع أكد وصول الضباط السعوديين عبر القاعدة الأمريكية في "الشداي" تحت حماية قيادة العمليات الخاصة الأمريكية، بهدف حث العشائر العربية على البقاء في صفوف "قسد" وعدم الاستجابة للضغوط الإيرانية بالانخراط في صفوف ميلشياتها شرق البلاد، حيث ترغب الرياض في إضعاف دور المعارضة التقليدية الموالية لأنقرة، ودعم العشائر بهدف الحد من النفوذ الإيراني في سوريا، وذلك بالتزامن مع قيام النظام بمد خطوط التواصل مع تلك العشائر.

وفي 12 أكتوبر نشرت صحيفة "إندبندنت عربية" تقريراً بعنوان: "دمشق تعيد وصل الحبل المقطوع بينها وبين السعودية والإمارات".

واعتبر التقرير أن الإشارة الأولى في تقارب الرياض مع النظام السوري تمثلت في سماح الرياض بمرور شاحنات البضائع السورية عبر أراضيها بعد فتح معبر "تصيب" الحدودي جنوبي البلاد بين دمشق وعمّان، في 27 سبتمبر الماضي، وتحدث عن: "تردد أنباء عن حلحلة دبلوماسية تلوح في المنظر القريب بين النظام السوري ودول عربية وخليجية"، وذلك عقب مشاركة وفد تابع للنظام السوري في اجتماع لاتحاد الصحفيين العرب بالعاصمة السعودية الرياض نهاية 2019، لتكون المرة الأولى التي تستقبل فيها المملكة شخصيات محسوبة على نظام الأسد بشكل علني، بالإضافة إلى اللقاء "الودي" الذي جمع مندوب السعودية لدى مجلس الأمن الدولي، عبد الله المعلمي، بنظيره سفير النظام بشار الجعفري في حفل دبلوماسي، تحضيراً لرئاسة السعودية اجتماع مجموعة العشرين، في فبراير الماضي: "ما أعطى بصيص أمل بالسير نحو تغيير قادم".

في هذه الأثناء؛ تعمل موسكو على تعزيز موقف النظام في جامعة الدول العربية بالتعاون مع القاهرة، حيث أكد مصدر أمني غربي (22 أكتوبر) أن رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية عباس كامل قد مارس ضغوطاً على دبلوماسيين مصريين يعملون بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة لرفع تقاريرهم مباشرة له، وأن يستخدموا نفوذهم في الجامعة للعمل على استعادة النظام مقعده في الجامعة، مشيراً إلى أن الجهود التي يبذلها كامل تلقى قبولاً لدى العديد من الدول العربية، وخاصة في لبنان والإمارات، وسلطنة عُمان التي عينت سفيراً لها في دمشق مطلع شهر أكتوبر الماضي.

وعلى الرغم من امتناع الرياض عن تأييد تلك الجهود علناً، إلا إنها اتخذت عدداً من الخطوات الممهدة للتطبيع مع النظام، كان آخرها السماح للشاحنات السورية المحملة بالبضائع بدخول أراضيها في شهر سبتمبر الماضي بعد منعها لأكثر من ثماني سنوات، حيث بدأت حكومة النظام في منح موافقات لسائقي الشاحنات السورية بدخول الأراضي السعودية، وذلك بعد أن كانت البضائع السورية تدخل سابقاً إلى السعودية بوساطة شاحنات غير سورية.

وكشفت مصادر موالية للنظام أن حجم الصادرات السورية إلى السعودية في غضون الأشهر السبعة الأولى من عام 2020، بلغت: "ما يقارب 140 مليار ليرة سورية، فيما كانت 113 مليار ليرة في الفترة المماثلة من 2019"، وتحدثت المصادر نفسه عن سعي الرياض لفتح معبر "عرعر" الحدودي أمام لشاحنات السورية من أجل تجاوز عقبة الأردن التي تعرقل انسياب حركة الشاحنات السورية المحملة بالبضائع إلى دول مجلس التعاون.

ونقلت وكالة "سبوتنيك" الروسية عن عضو مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات الشحن التابع للنظام، حسن عجم، قوله: "إن الرياض طلبت من الجانب العراقي تأمين طريق ترانزيت يربط سوريا بالمملكة العربية السعودية عبر العراق"، مؤكداً أن افتتاح المعبر السعودي العراقي وتأمين الطرقات الواصلة بين المعبر والحدود السورية سينشط حركة نقل البضائع والشاحنات بين سوريا ودول الخليج، خاصة في حال تفعيل بغداد قانون الترانزيت الذي يسهل الكثير أمام النقل التجاري، وأكدت الوكالة أنه منذ افتتاح معبر "تصيب" الحدودي بين سوريا والمملكة الأردنية قبل نحو عامين، عانت الحركة التجارية بين سوريا ودول الخليج من حالة "عنق زجاجة" جراء تقييد المملكة المتكرر لحركة الترانزيت، وتشدها إزاء مرور الشاحنات السورية بشكل خاص.

ويدفع الخوف من عدم الاستقرار بدول الجوار السوري لفتح قنوات التواصل مع النظام بهدوء وحذر، حيث تم التباحث في الأشهر الماضية معه بشأن تأمين الحدود المشتركة ومحاربة الإرهاب بصورة خاصة.

كما دفع التأثير الاقتصادي السلبي للأزمة السورية بكل من الأردن ولبنان للتباحث مع النظام بشأن تنشيط الحركة التجارية وفتح المعابر الحدودية، والتداول معه -سراً- حول سبل الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها مشاريع إعادة إعمار سوريا، كما تمثل مسألة عودة اللاجئين لكل من لبنان والأردن أولوية في اتصالاتهما مع النظام.

وتجادل بعض الدول الخليجية بإمكانية إضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة من خلال تعزيز الروابط تدريجياً مع نظام الأسد، إذ يرى جورجيو كافيرو، محلل الشؤون الخليجية في موقع "إنسايد أربيا" أن هذه الدول ترغب في ترسيخ مكانة سوريا في العالم العربي السني من خلال التقارب معها، إلا إنه لا يرى في المقابل أية مؤشرات لدى الأسد في الانفصال عن طهران.

ومع توطيد العسكر سيطرتهم في العديد من جمهوريات "الربيع العربي"، تبدو سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض الديمقراطية مجرد أوهام، خاصة وأن وحشية الأسد و"انتصاره" على المعارضة بالتحالف مع موسكو وطهران قد جعلت تحقيق هذه المثل العليا ضرباً من الخيال، حيث تبرز روسيا على أنها المنتصر الحقيقي في المشهد السوري، ما يدفعها للضغط على الدول العربية لإعادة العلاقات مع الأسد وتمويل مشاريع إعادة الإعمار، وذلك في مقابل العقوبات الغربية غير المجدية على دمشق والتي يتأثر منها المواطن السوري وتدفع النظام للاستمرار في زعزعة أمن المنطقة برمتها.

ورأى تقرير نشره مركز "كارنيغي" أن بعض الدول العربية كالأردن والإمارات ومصر قد استغلوا الظروف الاستثنائية لتفشي وباء "كوفيد-19" لتبرير موقفهم "اللين" إزاء النظام السوري، معتبرة أن "التحديات الإنسانية التي يفرضها الوباء تفوق أي قضايا سياسية بين البلدين"، خاصة وأن الأمم المتحدة قد دعت بدورها إلى تخفيف العقوبات ضد النظام السوري خلال الجائحة.

عقبات إعادة التأهيل

أشارت الباحثة (Sarah Henkel) في دراسة نشرتها دورية (SWP) في شهر نوفمبر المنصرم بعنوان (Normalisation of Relations between Arab Countries and Bashar al Assad) إلى وجود توجهين إزاء التعامل مع سوريا؛ أحدهما عربي يعمل على تطبيع العلاقات مع دمشق وعودة النظام لشغل مقعد سوريا في جامعة الدول العربية، والثاني أوروبي-أمريكي يعمل على عزل النظام وفرض المزيد من العقوبات عليه لإجباره على التفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية.

ولفتت الباحثة الانتباه إلى أن النظام السوري لم يكن في أي وقت من الأوقات خلال الحرب معزولاً بالكامل، حيث اتخذت دول المغرب العربي والعراق وعمان مواقف محايدة إلى حد ما، بالإضافة إلى افتتاح الإمارات والبحرين سفارتيهما في دمشق أواخر عام 2018، فيما تبذل كل من تونس والجزائر ومصر جهوداً دبلوماسية لإعادة النظام إلى حضانة جامعة الدول العربية منذ مارس 2019، فضلاً عن إعادة تعيين سلطنة عمان سفيراً لها بدمشق في أكتوبر 2020.

وعلى الرغم من تلك الجهود للتقارب مع النظام؛ إلا أن الظاهرة الأبرز في المشهد العربي تتمثل في غياب الموقف الموحد حول سبل إعادة سوريا للجامعة العربية، وفي عدم الاتفاق على كيفية إنهاء العزلة السياسية والاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على دمشق، الأمر الذي يعيق جهود بعض الدول العربية للتطبيع مع النظام دون الوقوع تحت طائلة العقوبات.

وفي المقابل تبدو مواقف الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي متماسكة -إلى حد كبير- حول ضرورة الاستمرار في سياسة إجبار دمشق على تغيير سلوكها من خلال العزلة السياسية والاقتصادية.

في هذه الأثناء؛ تستمر العقوبات المفروضة وفق قانون "قيصر" في مضاعفة عزلة النظام، وقطع الدعم الخارجي عنه، ووقف محاولات تأمين التمويل المالي له.

ولم تنجح محاولات التطبيع -حتى الآن- في الالتفاف على العقوبات المفروضة على النظام، حيث يخشى المستثمرون العرب من إمكانية فرض عقوبات عليهم بموجب قانون "قيصر" وتحولهم بموجبها إلى "أهداف ثانوية"، الأمر الذي سيؤثر على أعمالهم التجارية في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث يشكل القانون "عقبة خطيرة أمام خطط الاستثمار العربية في مشاريع إعادة الإعمار.

وتنذر الأزمة الاقتصادية التي تعصف بسوريا في الآونة الأخيرة بوقوع كارثة إنسانية حقيقية، حيث يعجز النظام عن توفير أبسط متطلبات العيش في ظل تدهور في الأوضاع المعيشية ضمن أزمة تعتبر الأشد من نوعها في تاريخ البلاد. فإلى جانب أزمة الخبز؛ يعاني السوريون في مناطق سيطرة النظام من عدم توفر المحروقات بالشكل الكافي، حيث تم تحديد كمياتها بالبطاقة الذكية أيضاً، فضلاً عن فقدان أسطوانات الغاز، وتدهور قيمة الليرة السورية، والارتفاع غير المسبوق في أسعار المواد الغذائية والتموينية، ما دفع بالمتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي للتأكيد على أن أسعار المواد الغذائية في سوريا قد ارتفعت بمعدل 107 في المئة خلال العام الجاري على خلفية الأزمة المالية في لبنان وتفشي فيروس كورونا المستجد، وتحذير برنامج الأغذية العالمي، التابع للأمم المتحدة من أن 9.3 مليون شخص في سوريا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مع إمكانية انزلاق أكثر من 2.2 مليون إلى حافة الجوع والفقر.

وتتمثل المعضلة الأبرز لتيار التطبيع في سلوك النظام نفسه، إذ إنه يصر على التعامل بعقلية المنتصر رغم الخسائر الفادحة التي تكبدها في العقد الماضي، ويؤمن في التمسك بالظهير الإيراني في سائر المفاصل الأمنية والاقتصادية رغم المغريات التي تُقدم له، فضلاً عن دعمه المستمر لشبكات الفساد المالي والإداري، واندلاع الصراعات في الدائرة المحيط ببشار الأسد، الأمر الذي دفع بأصدقاء النظام للتعبير عن خشيتهم من دخول حالة التدهور في دمشق مرحلة "اللاعودة".

Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في المنطقة العربية.

29 نوفمبر 2020

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com